قول الإمـــام مالك في «موطئه»: «حدثني الثقة»

جمـــع ودراســـة

إعداد الدكتور

مصطفـى أبـــو زيـد محمـــود

الأســتـــاذ المساعـــد بقسـم الحديـث وعلومـه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

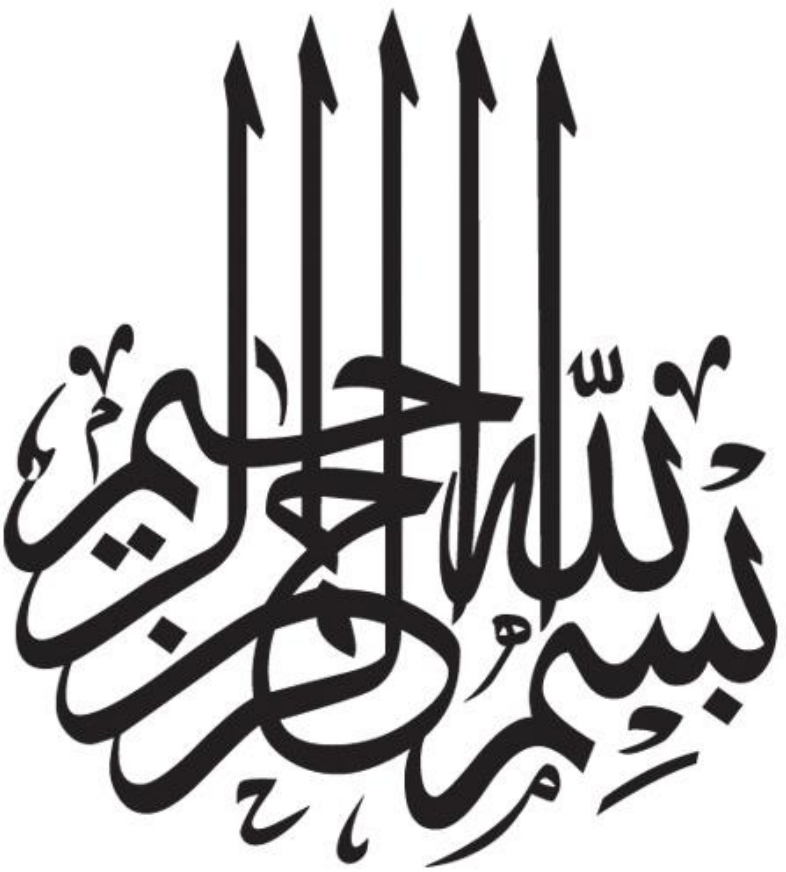

ملخـــــص

يتناول هذا البحث مسألة هامة من مسائل علم الجرح والتعديل، وهي مسألة التعديل على الإبهام، وقد وقعت للإمام مالك في عدد من أحاديث كتابه "الموطأ" قال فيها: "حدثني الثقة".

وجمهور المحدثين يرون أن التعديل على الإبهام غير كاف حتى يسمى المبهم، لأنه ربما يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره، ولأن عدم تسميته يجعلنا نقع في ريبة من أمره.

وهذا البحث يتناول هذه الجزئية في «موطأ» الإمام مالك بمحاولة معرفة هؤلاء الرواة الذين وثقهم على الإبهام ولم يسمهم.

وقد جمع الباحث الأحاديث التي في «موطأ» الإمام مالك، من خلال روايته الست المطبوعة.

وتتبع الأحاديث التي قال فيها الإمام مالك: "حدثني الثقة" فوجدها ثلاثة عشر حديثًا، ثم خرَّجها من كتب السنة لمعرفة هذا الثقة المبهم، فعرف ثمانية منهم، وتردد في ثلاثة، ولم يعرف اثنين.

وأوصى الباحث في نهاية بحثه بتتبع الأحاديث التي قال فيها الإمام الشافعي في "مسنده": "حدثني الثقة"، أو "أخبرني من لا اتهم"، ومعرفة هؤلاء الرواة من خلال عملية التخريج بعد جمعهم.

الكلمات المفتاحية: الإمام مالك – الموطأ – حدثني الثقة – تقييم رواة الحديث– أخبرني من لا اتهم.

***

IMAM MĀLIK'S SAYING, "AN AUTHORITY NARRATED TO ME" IN HIS *MUWAṬṬA´*

DR MOSTAFA ABU ZAID MAHMOUD, ASSISTANT PROFESSOR OF HADITH AND ITS SCIENCES, COLLEGE OF ARABIC AND ISLAMIC STUDIES (FEMALE STUDENTS), SUHAJ
MOSTAFA.ABU.ZAID @azhar.edu.eg

Abstract

This research paper touches on one of the important questions of the appraisal of *Hadith* narrators, which is to judge the anonymous narrators deemed as trustworthy. This occurred in a number of *Hadiths* in Imam Mālik's *Muwaṭṭa´* where he used the expression, "an authority narrated to me". Most of the contemporary scholars of Hadith see that judging the anonymous narrator to be trustworthy without naming him is not enough, since an anonymous narrator who is considered trustworthy by an author may not be so judged by others. In addition, not naming an anonymous narrator makes us suspicious. This paper searches this aspect in Imam Mālik's six editions of his *Al-Muwaṭṭa´*, so it aimed at identifying those anonymous narrators whom Imam Malik trusted without specifying their names. The researcher has collected this type of *Hadiths* from the six editions of *Al-Muwaṭṭa´*, where the Imam said, "An authority narrated to me". It has been found that they are 13 in number. These 13 Hadiths were referred to in other books of *Hadith* and their chains of narrators have been studied in order to identify the anonymous ones. The researcher has identified eight anonymous narrators, but was not sure about three, and could not recognize two. In conclusion, the researcher recommends that similar *Hadiths* in Imam Ash-Shāfeʿiy's *Musanad* be collected where Ash-Shāfeʿiy said, "The authority narrated to me" or "I was told by a person whom I trust". Then, they should be identified through the process of collecting them first, and then documenting them.

Key words: Imam Mālik - *Muwaṭṭa´* - an authority narrated to me – appraisal of *Hadith* narrators

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأُمِّي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فإن من أولى ما صُرفت فيه نفائس الأوقات، خدمة سنة النبي ﷺ رواية ودراية، وكان من جملة الكتب التي جمعت سنة النبي ﷺ كتاب «الموطأ» للإمام مالك ابن أنس رضي الله عنه، وقد قال الإمام الشافعي في فضله: «إذا جاء الأثر فمالك النجم»(١).

وقال رضي الله عنه في فضل كتابه «الموطأ»: «ما أعلم شيئًا بعد كتاب الله أصح من «موطأ» مالك»(٢)، وقال: «ما كتاب بعد كتاب الله عز وجل أنفع للمسلمين من «موطأ» مالك»(٣).

وقد وُجد في «الموطأ» بعض أحاديث تحتاج إلى بحث وتنقير وهي الأحاديث التي قال فيها الإمام مالك: «حدثني الثقة»، وهو يجري على قاعدة التعديل على الإبهام التي ردَّها الجمهور واعتبروا أن هذا التعديل لا يكفي لإبهام راويه.

وقد جمعتُ من تتبعي لكتاب «الموطأ» ثلاثة عشر حديثًا، منها ستة مرفوعة، وأربعة موقوفة، وثلاثة مقطوعة.

وقد كنتُ أظن أن الحافظ ابن عبد البر النَّمري وصلها في الفصل الذي عقده في آخر «التمهيد» بعنوان (باب بلاغات مالك ومرسلاته)، فلما راجعته فإذا هو لم يذكر منها إلا خمسة أحاديث مرفوعة فقط هي:

---

(١) «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم (ص١٥٠)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٥٠٣).

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٥٠٧).

(٣) المرجع السابق.

(١) حديث سليمان بن يسار وبُسر بن سعيد مرسلًا في زكاة الزروع[١].

(٢) وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في النهي عن بيع العُربان[٢].

(٣) وحديث خولة بنت حكيم مرفوعًا: «من نزل منزلًا فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل»[٣].

(٤) وحديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان[٤].

(٥) وحديث أبي قتادة الأنصاري في النهي عن شرب التمر والزبيب جميعًا، والزَّهو والرطب جميعًا[٥].

فشَمَّرتُ عن ساعد الجد وجمعتها كلها، واجتهدت في جمع طرقها للوصول إلى معرفة الراوي الذي قال عنه الإمام مالك «عن الثقة».

أسباب اختيار الموضوع:

(١) خدمة كتاب «الموطأ» بهذا الجهد اليسير.

(٢) حُبِّي للإمام مالك، إمام أهل السنة، ولكتابه المبارك، ولمذهبه الجليل.

(٣) تشوق النفس لمعرفة الرواة الذين وصفهم الإمام مالك بالثقة.

---

(١) «التمهيد» (٢٤/ ١٦١).

(٢) «التمهيد» (٢٤/ ١٦٧)، وبيع العُربان المنهي عنه: هو المعروف ببيع العُربون، أن يشتري الرجل دارًا بمئة دينار، ويعطي المشتري للبائع دينارًا، أو يقول له: إن أتيتك بالثمن إلى أجل كذا تم البيع بيننا، وإن لم آت فالدينار لك، فمثل هذا لا يجوز. راجع «المسالك» لابن العربي (٦/ ٥١).

(٣) «التمهيد» (٢٤/ ١٨٤).

(٤) المرجع السابق (٢٤/ ٢٠٢).

(٥) المرجع السابق (٢٤/ ٢٠٥)، والمعنى: النهى عن شرب التمر والزبيب جميعًا، لأن أحدهما يشتد به الآخر فيسرع الإسكار، والزهو هو البسر الملون. راجع «شرح الموطأ» للزرقاني (٤/ ٢٦٧)، والزهو: خروج حد الثمرة من الخضرة إلى الزهو، والزهو أحمر. راجع «المسالك» (٦/ ٧٢).

خطة البحث:

وقد قسمته لمقدمة ومبحثين وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطتي فيه، ومنهجي له.

وأما المبحث الأول: وهو بعنوان (آراء العلماء في قول مالك: حدثني الثقة)، ذكرتُ فيه مسألة التعديل على الإبهام، وآراء العلماء في قول مالك: حدثني الثقة.

وأما المبحث الثاني: وهو بعنوان (الأحاديث التي قال فيها مالك: حدثني الثقة في «الموطأ») جمعتُ فيه الأحاديث وخرجتها محاولًا الوصول إلى معرفة الثقة المبهم فيها.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

- جمعت الأحاديث من روايات «الموطأ» الست المطبوعة، وهي: (١) رواية يحيى بن يحيى الليثي[١]، وهي أشهر الروايات. (٢) ورواية أبي مصعب الزُّهري[٢]، وهي أكبر الروايات. (٣) ورواية محمد بن الحسن الشَّيباني[٣]. (٤) ورواية سُويد بن سعيد الحَدَثاني[١]. (٥) ورواية

(١) هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس الليثي، ولد سنة (١٥٢هـ)، سمع من مالك، والليث بن سعد، وابن عيينة، وعنه ولده عبيد الله، ومحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، وكان كبير الشأن، وافر الجلالة، عظيم الهيبة، نال من الرئاسة والحرمة ما لم يبلغه أحد، توفي سنة (٢٣٤هـ). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ٥١٩).

(٢) هو أحمد بن القاسم بن الحارث المدني، الفقيه، قاضي المدينة، روى عن مالك، وإبراهيم بن سعد، والدراوردي، وعنه الجماعة سوى النسائي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وكان فقيه أهل المدينة بلا مدافع، مات (٢٤٢هـ) عن اثنتين وتسعين. ترجمته من: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٢١٢).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن واقد الشيباني، سمع من مِسعَر، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وصاحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه، وكان أعلم الناس بكتاب الله ماهرًا في العربية والنحو والحساب، وعنه أبو سليمان الجوزجاني، وإبراهيم بن رستم، وهشام بن عبيد الله، توفي سنة (١٨٩هـ). ترجمته من: «الفوائد البهية في طبقات الحنفية» للكنوي (ص١٦٣).

عبد الله بن مَسلمة القَعْنَبي[٢]، ولم تطبع كاملة. (٦) ورواية ابن القاسم[٣]، طبعت بترتيب القابسي[٤] المسمى «الملخص».

كما راجعت باب بلاغات مالك ومرسلاته بآخر كتاب «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للحافظ ابن عبد البر النَّمَري، وكتاب «التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ» له أيضًا.

- بيَّنت أوجه الخلاف بين الروايات في ذكر قول مالك: «عن الثقة»، أو روايته بلاغًا.
- خرَّجت الأحاديث لمعرفة الراوي الثقة المذكور.
- حكمت على أسانيد الأحاديث متبعًا منهج المحدثين في قاعدة التعديل على الإبهام، وهي

---

(١) هو سويد بن سعيد بن سهل الهروي، أبو محمد الحَدَثاني، روى عن مالك، وحفص بن ميسرة، وحماد بن زيد، وعنه مسلم، وابن ماجه، وأبو زرعة، وبقي بن مخلد، قال البغوي: «كان من الحفاظ، وكان أحمد ينتقي عليه لولديه صالح وعبد الله»، مات سنة (٢٠٤هـ). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٢٠١).

(٢) هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن المدني، أحد الأئمة الأعلام، روى عن مالك، وابن أبي ذئب، وشعبة، وحماد بن سلمة، وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وعبد بن حميد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، قال العجلي: «بصري ثقة رجل صالح، قرأ مالك عليه نصف الموطأ، وقرأ هو على مالك النصف الباقي»، وقال أبو حاتم: «ثقة حجة لم أر أخشع منه»، مات سنة (٢٢١هـ). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص١٦٨).

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد، أبو عبد الله المصري، الفقيه، راوية المسائل عن مالك، روى عن بكر بن مضر، وابن عيينة، وعنه ابنه موسى، وأصبغ بن الفرج، وسحنون بن سعيد، قال ابن حبان: «كان خيرًا فاضلًا ممن تفقَّه على مذهب مالك وفرع على أصوله»، مات سنة (١٩١هـ). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص١٥٢).

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، ولد سنة (٣٢٤هـ)، وكان حافظًا للحديث والعلل، بصيرًا بالرجال، عارفًا بالأصلين، رأسًا في الفقه، ضريرًا زاهدًا ورعًا، له تصانيف بديعة، توفي سنة (٤٠٣هـ). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٤١٩).

الضعف حتى يعرف الراوي الموثق.

- ترجمت للأعلام غير المشهورة.

وسميته:

قول الإمام مالك في «موطئه»: «حدثني الثقة»

جمع ودراسة

والله أسأل أن ينفع به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

***

المبحث الأول
آراء النقاد في مسألة التعديل على الإبهام.

ارتبطت مسألة قول مالك: «حدثني الثقة» بأصلٍ لها في كتب مصطلح الحديث، وهي (مسألة تعديل المبهم)، أو (التعديل على الإبهام)، وقد اختلفت مذاهب النقاد في ذلك:

فيرى الجمهور: أنه لا يجزئ التعديلُ على الإبهام من غير تسمية المُعَدَّل، فإذا قال: «حدثني الثقةُ» أو نحو ذلك، مقتصرًا عليه لم يُكتَف به على الصحيح حتى يسميه.

وعلَّلوا ذلك: بأنه قد يكونُ ثقةً عنده، وغيرُه قد اطلع على جرحِه بما هو جارحٌ عنده، فيُحتاج إلى أن يُسَميه حتى يُعرَف، بل إضرابُه عن تسميته ريبة توقع في القلوب ترددًا.

الرأي الثاني: أن التعديلُ على الإبهام يجزئ من غير تسمية المُعَدَّل، كما لو عيَّنه لأنه مأمون في الحالتين.

الرأي الثالث: إن كان القائل لذلك مجتهدًا، كمالك والشافعي، كفى ذلك في حق مَنْ يوافقه في مذهبه(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «ولا يُقبل حديث المبهم، ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه؛ فكيف عدالته، وكذا لا يقبل خبره ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي عنه: (أخبرني الثقة)؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة، ولهذه النكتة لم يقبل المرسل، ولو أرسله العدل جازمًا به؛ لهذا الاحتمال بعينه.

وقيل: يقبل تمسكًا بالظاهر؛ إذ الجرح على خلاف الأصل.

وقيل: إن كان القائل عالمًا أجزأه ذلك في حق من يوافقه في مذهبه، وهذا ليس من مباحث

---

(١) انظر «مقدمة» ابن الصلاح (ص١١٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٩٢)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٤/ ٥٥).

علوم الحديث»[1].

***

أما بالنسبة لقول الإمام مالك: «عن الثقة» فقد أدلى المحدثون بدلائهم في هذا الباب، وتنوعت آراءهم في بيان ذلك الثقة:

[١] فقال عبد الله بن وهب: «كل ما في كتب مالك: «وأخبرني من أرضى من أهل العلم» فهو الليث بن سعد»[2].

[٢] قال أبو حاتم الرازي: «سألت إسماعيل بن أبي أُويس، قلت: هذا الذي يقول مالك بن أنس حدثني الثقة من هو؟ قال: هو مخرمه بن بكير بن الأشج»[3].

[٣] وقال النسائي: «الذي يقول مالك في كتابه: «الثقة، عن بُكير» يشبه أن يكون عمرو بن الحارث»[4].

[٤] وذكر الزركشي أن الإمام يحيى بن معين سئل إنَّ مالكا يقول: حدثني الثقة فمن هو؟ قال: «مخرمة ابن بكير»، قيل له: لم قلَّ حديث مالك؟ قال: «لكثرة تمييزه»[5].

[٥] وقال الحافظ ابن حجر: «مالك: أخبرنا الثقة عن عمرو بن شعيب، قيل: هو عمرو ابن الحارث أو ابن لهيعة.

وعن الثقة عنده عن بُكير ابن الأشج، قيل: هو مخرمة بن بكير.

---

(١) «نزهة النظر» (ص١٠١).

(٢) رواه الخطيب بسنده إلى ابن وهب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٥٢٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٢)، و(٨/ ٣٦٣) ترجمة مخرمة.

(٤) رواه الدارقطني بسنده في «سؤالات الحاكم له» (ص٢٨٧).

(٥) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٩٤٠).

وعن الثقة عن سليمان بن يسار [هو بكير ابن الأشج][1].

وعن الثقة عن ابن عمر هو نافع كما في «موطأ» ابن القاسم»[2].

***

(١) لم يثبت شيئًا في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٦٢٥)، ولعل ما أثبتُّه هو الصواب.

(٢) «تعجيل المنفعة» (٢/ ٦٢٥).

المبحث الثاني
الأحاديث التي قال فيها مالك: عن الثقة في «موطئه»

وقفتُ على ثلاثة عشر حديثًا في «الموطأ» من خلال رواياته المطبوعة، وإليك - أيها القارئ الكريم - بيانها مفصَّلة:

الحديث الأول

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن بُسر بن سعيد، عن عبيد الله الخَوْلاني - وكان في حِجر ميمونة؛ زوج النبي ﷺ -: «أن ميمونة كانت تصلي في الدِّرع والخِمار ليس عليها إزارٌ»(١).

وصرَّح محمد بن الحسن الشَّيباني في روايته «للموطأ»(٢) أن الإمام مالك روى هذا الحديث عن بُكير مباشرة بإسقاط الواسطة بينهما.

تخريج الحديث:

رواه يعقوب بن سفيان الفَسَوي في «المعرفة والتاريخ»، قال: حدثنا ابن بُكير، حدثني عبدالله بن لَهِيعة، حدثني بُكير، عن بُسر بن سعيد، عن عبيد الله الخَوْلاني - وكان يتيمًا في حجر

(١) «الموطأ»: (ح٣٢٥) رواية يحيى بن يحيى الليثي، (ح١٩٩) رواية محمد بن مسلمة القعنبي، (ح٣٦٢) رواية أبي مصعب الزهري، ودرع المرأة: قميصها، كما في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ١١٣)، وقد ورد في رواية الحارث والفَسوي أنه سابغ يعني تام وساتر.

(٢) (ح١٥٩) من رواية محمد بن الحسن، وفيها قول مالك: «أخبرنا بُكير» فسقط منها قوله: «عن الثقة عنده»، وكنت أظن أن الخلال في المطبوعة حتى راجعت نسختين خطيتين من رواية محمد محفوظتين بالمكتبة الأزهرية، ورقمهما (٣٦٠٤٦) (٦٥٨٠٥) فإذا فيهما كما في المطبوع، ثم راجعت نسخة ثالثة على موقع الألوكة كُتبت سنة (٧١٧هـ) وعليها مقابلات، فإذا هي موافقة للجميع في إسقاط قوله: «حدثني الثقة عنده».

ميمونة – قال: «رأيت ميمونة تُصلي في دِرع سابغ وخِمار ليس عليها إزار»[1].

ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في «سننه الكبير»[2]، ثم روى بعده حديث الإمام مالك بسنده عن الثقة، عن بُكير، وذلك من طريق: محمد بن إبراهيم، حدثنا ابن بُكير، حدثنا مالك.

ورواه الحارث بن أبي أسامة – كما في «بغية الباحث»[3] – قال: حدثنا أبو النَّضر، حدثنا الليث، عن بُكير بن عبد الله، عن بُسر بن سعيد، عن عبيد الله الخَوْلاني ربيب ميمونة قال: «رأيت ميمونة ...» وذكره.

قلت: أولًا: ظهر من روايات «الموطأ» أنه في رواية يحيى، وأبي مصعب الزهري، والقَعْنَبي هكذا: «مالك، عن الثقة عنده، عن بُكير»، وفي رواية محمد بن الحسن هكذا: «مالك، أخبرنا بُكير» – وقد راجعت ثلاث نسخ خطيَّة للتأكد من صحة النص فوجدته كذلك –، فهذا دال على أن الإمام مالك سمع الحديث أولًا بواسطة الثقة عن بُكير، ثم ثانيًا عن بُكير مباشرة.

ثانيًا: ظهر من تخريج الحديث أنه رواه عن بُكير بن عبد الله بن الأشج ثلاثة أنفس، هم: الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، ومالك.

ولعل مقصود مالك بالثقة هنا: عبد الله بن لهيعة، لرواية يحيى بن عبد الله بن بُكير الحديث عن مالك، ثم سمعه من عبد الله طلبًا للعلو.

دراسة إسناد الحديث:

- ميمونة بنت الحارث الهلالية، زوج النبي ﷺ، تزوجها النبي ﷺ سنة ست من الهجرة، روت عن النبي ﷺ، وعنها ابن أختها عبد الله بن عباس رضي الله عنه،

(١) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٤٠).

(٢) (٤/ ٢١٧)، كتاب الصلاة، باب ما تصلي فيه المرأة من الثياب، (ح٣٢٩٨، ٣٢٩٩).

(٣) (١/ ٢٦١ ح١٣٩)، وقال الحافظ في «المطالب العالية» (ح٣٢٣): «صحيح موقوف».

وربيبها عبيد الله الخولاني، وماتت سنة إحدى وخمسين[١].

- عبيد الله هو ابن الأسود الخَولاني، ربيب السيدة ميمونة زوج النبي ﷺ، روى عنها، وعن عثمان بن عفان، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وعنه بُسر بن سعيد، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال الحافظ ابن حجر: ثقة[٢]

- بسر بن سعيد المدني العابد، عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وعبيد الله الخولاني، وعنه بكير بن عبد الله الأشج، وزيد بن أسلم، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال ابن معين والنسائي وابن حجر: ثقة، وزاد ابن حجر: جليل[٣].
- بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي مولاهم، عن بسر بن سعيد، وذكوان السمان، وحمران مولى عثمان بن عفان، وعنه عبد الله بن لهيعة، والليث بن سعد، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق، قال أحمد ابن حنبل وابن معين والعجلي وابن حجر: ثقة[٤].

وإسناد رواية يحيى والقعنبي وأبي مصعب الزهري ضعيف، لاختلاط ابن لهيعة، فقد صرَّح النقاد بقبول رواية من روى عنه بعد الاختلاط، وهم اثنا عشر رجلًا ذكرهم شيخنا العلامة الشيخ محمد عوامة في تعليقاته على «الكاشف» ولم يذكر فيهم مالكًا[٥].

---

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ت ١١٧٨٣)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٣٥/ ٣١٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٦) و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ت٤٢٧٦).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤/ ٧٢) و«تقريب التهذيب» (ت٦٦٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٤٢) و«تقريب التهذيب» (ت٧٦٠).

(٥) «الكاشف» (ت٢٩٣٤).

وإسناد رواية محمد بن الحسن صحيح، لثقة رجاله واتصال سنده، فالحديث رواه الإمام مالك عن عبد الله بن لهيعة عن بكير، ثم رواه عن بكير بدون واسطة.

الحديث الثاني

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحُباب الأنصاري، عن أبي قتادة الأنصاري «أن رسول الله ﷺ نهى أن يُشرب التمر والزبيب جميعًا، والزَّهو والرطب جميعًا»(١).

تخريج الحديث:

رواه أبو القاسم البغوي(٢) في «حديث مصعب الزبيري»(٣)، قال مصعب: حدثني مالك، عن الثقة عنده، عن بُكير، وذكره.

وقال الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم»(٤): «قال عبد الله - يعني أبا القاسم البغوي -: نرى أن الثقة عنده هو مَخْرمة بن عبد الله بن بُكير».

---

(١) «الموطأ» (ح١٥٥٣) رواية يحيى، (ح١٨٣٥) رواية أبي مصعب الزهري، (ح٥٢٦) رواية ابن القاسم.

(٢) هو الحافظ الكبير عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغدادي، ولد سنة (٢١٤هـ)، سمع أحمد، وابن المديني، صنَّف «معجم الصحابة»، و«الجعديات»، وطال عمره وتفرده في الدنيا، قال الدارقطني: «ثقة جليل إمام أقل المشايخ خطأ»، توفي سنة (٣١٧هـ). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٤٤٠)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣١٥).

(٣) (ح١٨٤)، ومصعب الزبيري: هو أبو عبد الله مصعب بن عبد الله بن مصعب الأسدي، المدني، جده الزبير بن العوام، سمع: أباه، ومالك بن أنس، وطائفة، وعنه: ابن ماجه، وأبو يعلى = = الموصلي، وأبو القاسم البغوي، وكثير، وثَّقه الدارقطني، وغيره، توفي سنة (٢٣٦هـ). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٠).

(٤) (١/ ١٨٩)، وقد روى الحديث فيه بالطريق المذكورة وزاد هذا النقل النفيس.

ورواه أبو القاسم المَهْرَواني[1] في «المهروانيات»[2] من طريق: الوليد بن عتبة، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مالك، عن ابن لهيعة، عن بُكير بن الأشج، وذكره.

قال أبو بكر الخطيب البغدادي: «هذا حديث غريب جدًا من حديث مالك بن أنس، عن عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، قاضي مصر، تفرَّد بروايته الوليد بن عتبة، عن الوليد ابن مسلم، وكلاهما من أهل دمشق.

والمحفوظ عن مالك، عن الثقة عنده - غير مسمى - عن بُكير، كذلك هو في «الموطأ»، وغيره»[3].

ورواه ابن عبد البر في «التمهيد»[4] من طريق: الحسن بن هاشم الخَرَّاني، حدثنا الوليد ابن عتبة، حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك، عن عبد الله بن لهيعة، عن بُكير، وذكره.

قلت: ظهر في التخريج أن الثقة إما مَخْرَمة بن بُكير، أو ابن لهيعة، والراجح الأول لأنه قول أبي القاسم البغوي، والجوهري حيث قال في «مسند الموطأ»[5]: «يقال: إنه مَخْرَمة ابن بكير»، ولاستغراب الخطيب البغدادي كونه من رواية ابن لهيعة واعتبارها رواية شاذة.

---

(١) هو يوسف بن محمد بن أحمد الهمذاني، نزيل بغداد، انتقى عليه أبو بكر الخطيب خمسة أجزاء مشهورة، كان من ثقات النقلة، مات سنة (٤٦٨هـ). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٤٦).

(٢) (٢/ ٥٥٢ ح١٧).

(٣) «المهروانيات» (٢/ ٥٥٤).

(٤) (٢٤/ ٢٠٥).

(٥) (ص٦٢٧)، والجوهري: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغَافِقي، الجوهري، من أعيان المصريين المالكية، وصنَّف «مسند الموطأ» بعلله، واختلاف ألفاظه، وإيضاح لغته، وتراجم رجاله، وتسمية مشيخة مالك، فجوَّده، وألَّف «حديث مالك مما ليس في الموطأ»، قال ابن فرحون: «فقيه، كثير الحديث، من شيوخ الفسطاط، وكبار فقهاء المالكية، وشيوخ السنة»، مات سنة (٣٨١). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٣٥)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (١/ ٤٧٠).

دراسة إسناد الحديث:

- أبو قتادة بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه، صحابي جليل مختلف في اسمه، شهد أحدا والخندق وما بعدها مع رسول الله ﷺ، روى عن النبي ﷺ، وعنه أنس رضي الله عنه، وابن عبد الله، وعبد الرحمن بن الحباب(١).
- عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري المدني، عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، وعنه بكير بن عبد الله بن الأشج، وعمر بن حفص بن عبيد، قال الحافظ ابن حجر: ثقة(٢).
- بُكير بن عبد الله بن الأشج، تقدمت ترجمته.
- مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي، عن أبيه، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وعنه عبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن المبارك، ومالك بن أنس، قال النسائي: لا بأس به، وقال الحافظ: صدوق وروايته عن أبيه وجادة من كتابه، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلًا، وعند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» قال ابن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك: سألت مخرمة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي وقال: ورب هذه البنية – يعني: المسجد – سمعت من أبي(٣)، قال: إن كان سمعها من أبيه فكل حديثه عن أبيه إلا حديثًا يحدث عن عامر بن عبد الله.

والإسناد حسن لحال مخرمة فإنه صدوق، وقد ثبت سماعه من والده.

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت ١٠٤١١)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٩٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨)، و«تقريب التهذيب» (ت٣٨٣٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (ت١٦٦٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٢٤)، و«التقريب» (ت٦٥٢٦).

الحديث الثالث

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخُدري، عن أبي موسى الأشعري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الاستئذان ثلاثٌ، فإن أُذن لك فادخل وإلا فارجع»(١).

تخرج الحديث:

رواه أبو عوانة في «مستخرجه»(٢)، وأبو الحسين ابن المظفر في «غرائب مالك»(٣) من طريق: عبد الرحمن بن المغيرة، حدثني مالك بن أنس، عن مَخْرَمة بن بكير، عن أبيه، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى، وذكره.

ورواه مسلم، والطحاوي، وابن حبان من طريق: عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بُكير بن الأشج، أن بُسر بن سعيد حدَّثه أنه سمع أبا سعيد الخُدري، يقول: كنا في مجلس عند أُبَي بن كعب فجاء أبو موسى الأشعري مُغْضَبًا حتى وقف فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع» ... الحديث(٤).

قلت: الثقة هنا هو مخرمة بن بكير، وقد تابعه على روايته عن أبيه عمرو بن الحارث عند مسلم وغيره.

---

(١) «الموطأ» (ح١٧٧٥) رواية يحيى، (ح٢٠٢٩) رواية أبي مصعب الزهري، (ح٦٧٥) رواية الحدثاني، (ح٥٢٧) رواية ابن القاسم.

(٢) (ح٩٤٢٢).

(٣) (ح١٢٤).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦/ ١٧٧)، كتاب الآداب، (ح٢١٥٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (ح١٥٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (ح٤٦٩١).

قال الحافظ ابن عبد البر: «يقال: إن الثقة ههنا عن بُكير هو مَخْرَمة بن بُكير، ويقال: بل وجده مالك في كتب بُكير أخذها من مخرمة»(١).

دراسة إسناد الحديث:

- أبو موسى الأشعري، هو عبد الله بن قيس بن سليم، صحابي جليل، روى عن النبي ﷺ، وأبي بن كعب رضي الله عنه، وعنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، الأسود بن يزيد، وأبو وائل شقيق بن سلمة، مات سنة خمسين، وقيل: بعدها(٢).
- أبو سعيد الخدري، هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، صحابي معروف، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي موسى الأشعري، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وعنه إبراهيم النخعي، وبسر بن سعيد، وسعيد بن جبير(٣).
- بسر بن سعيد وبكير بن عبد الله وابنه مخرمة تقدمت تراجمهم.

وإسناد الحديث حسن، لأن فيه مخرمة صدوق، ويرتقي للصحيح لغيره بمتابعة عمرو ابن الحارث له عند مسلم.

الحديث الرابع

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده، عن سليمان بن يسار وعن بُسر بن سعيد: أن رسول الله ﷺ قال: «فيما سَقَتِ السماءُ والعيونُ والبَعلُ؛ العُشْرَ، وما سُقي بالنَّضحِ؛ نصفُ العشرِ»(٤).

(١) «التمهيد» (٢٤/ ٢٠٢).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٤٩١٦)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٤٦).

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٣٢٠٤)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٩٤).

(٤) «الموطأ» (ح٦١١) رواية يحيى، (ح٤٢٩) رواية القعنبي، (ح٧٠٢) رواية أبي مصعب الزهري، والبعل: هو ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها، كما في «النهاية» (١/ ١٤١)، والنضح: هو ما سقي بالدوالي والاستقاء، كما في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/ ٦٩).

تخريج الحديث:

رواه البيهقي في «السنن الكبير» من طريق: ابن بُكير، حدثنا مالك، عن الثقة، عن سليمان ابن يسار وبُسر بن سعيد به. وقال: «رواه الشافعي في كتاب القديم عن مالك. وقال في الجديد: «بلغني أن هذا الحديث يُوصل من حديث ابن أبي ذُباب عن النبي ﷺ، ولم أعلم مخالفًا»[1].

وإنما أراد به الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُباب فإنه يرويه عن سليمان بن يسار وبُسر ابن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ موصولًا»[2].

قلت: وقد أخرج رواية الحارثِ الترمذيُّ، وابن ماجه في «سننيهما»[3] من طريق: عاصم بن عبد العزيز بن عاصم، حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذُباب، عن سليمان بن يسار، وعن بُسر بن سعيد، عن أبي هريرة به.

وقال الترمذي: «وقد رُوي هذا الحديث، عن بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان ابن يسار، وبُسر بن سعيد، عن النبي ﷺ مرسلًا، وكأنَّ هذا أصح، وقد صحَّ حديث ابن عمر[4]، عن النبي ﷺ في هذا الباب، وعليه العمل عند عامة الفقهاء».

وقال في «العلل الكبير»[5]: «سألت محمدًا - يعني: ابن إسماعيل البخاري - عن هذا الحديث فقال: الصحيح مرسل، بُسر بن سعيد وسليمان بن يسار، عن النبي ﷺ».

---

(١) «الأم» للإمام الشافعي (٣/ ٩٥).

(٢) «السنن الكبير» (٨/ ١٦٩)، كتاب الزكاة، باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض، (ح٧٥٦٤).

(٣) الترمذي (٢/ ٢٤)، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة في فيسقى بالأنهار وغيرها، (ح٦٣٩)، وابن ماجه (١/ ٥٨٠)، كتاب الزكاة، باب صدقة الزروع والثمار، (ح١٨١٦).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ١٢٦)، كتاب الزكاة، باب العُشر فيما يسقى من ماء السماء، (ح١٤٨٣).

(٥) (ص١٠٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «أورده مالك في «الموطأ» مرسلًا ومبهمًا، ... ويحتمل أن يكون الحارث هو الذي أبهمه مالكٌ، ويحتمل أن يكون غيره، فقد ذكر الترمذي أن بُكير ابن الأشج رواه مرسلًا، وذكر في «العلل» المفرد أنه سأل البخاري عنه فرَّجح إرساله، وبُكير من شيوخ مالك بخلاف الحارث فإنه لم يأت عنه لمالك رواية صريحة»(١).

قلت: فظهر من هذا أن الثقة هنا هو بُكير بن عبد الله الأشج كما رجَّحه الحافظ ابن حجر تبعًا للترمذي عن شيخه البخاري، واحتمال كونه الحارث مستبعدٌ لأنه لم يأت عن مالك رواية صريحة عن الحارث، كما نص عليه الحافظ ابن حجر.

دراسة إسناد الحديث:

- سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى أم المؤمنين ميمونة، أحد الفقهاء السبعة، روى عن جابر بن عبد الله، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنهم، وعنه بكير بن عبد الله بن الأشج، والحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب، وصالح بن كيسان، قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة، وزاد أبو زرعة: مأمون فاضل عابد(٢).
- بسر بن سعيد وبكير تقدمت ترجمتهما.

وإسناده ضعيف لأنه مرسل، ويرتقي للصحة بحديث ابن عمر رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري في «صحيحه».

(١) «موافقة الخُبر الخَبر» (٢/ ٩٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٢/ ١٠٠)، و«تقريب التهذيب» (ت٢٦١٩).

الحديث الخامس

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده: «أن عبد الله بن عمر أَهَـلَّ من إيلياء»(١).

تخريج الحديث:

رواه الشافعي في «الأم»(٢) قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر وذكره.

قلت: فظهر أن الثقة في هذا الحديث هو نافع مولى ابن عمر.

دراسة إسناد الحديث:

- عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، صحابي ابن صحابي، من المكثرين عن رسول الله ﷺ، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر الصديق، وأبيه رضي الله عنهما، وعنه نافع مولاه، وحميد الحميري(٣).
- نافع، أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه، روى عن مولاه، وعائشة، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وعنه مالك، وأيوب السختياني، قال الحافظ: ثقة ثبت فقيه مشهور(٤).

وإسناده صحيح، بل هو من أصح الأسانيد.

(١) «الموطأ» (ح٧٣٥) رواية يحيى، (ح٥٨٤) رواية القعنبي، (ح١٠٦٣) رواية أبي مصعب الزهري، (ح٤٩٦) رواية الحدثاني، وإيلياء: بالمد والتخفيف، اسم مدينة بيت المقدس، وقد تشدد الياء الثانية وتقصر الكلمة، وهو معرب، كما في «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٨٥).

(٢) (٨/ ٧٢٢)، وأخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٧/ ١٠٣) من طريق الشافعي.

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٤٨٥٢)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٣٢).

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٩٨)، و«تقريب التهذيب» (ت٧٠٨٦).

الحديث السادس

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده؛ أنه سمع سعيد بن المسيب، يقول: أَبَى عمر بن الخطاب أن يُوَرِّث أحدًا من الأعاجم إلا أحدًا وُلد في العرب(١).

وصرَّح محمد بن الحسن الشيباني في روايته «للموطأ»(٢) بتسميته فقال: أخبرنا مالك، أخبرنا بُكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، قال: «أَبَى عمر بن الخطاب، أن يورث أحدًا من الأعاجم إلا ما ولد في العرب».

قلت: فظهر من رواية الإمام محمد أنه بُكير بن عبد الله بن الأشج.

دراسة إسناد الحديث:

- عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي، أمير المؤمنين، يروي عن النبي ﷺ، وأبي بكر الصديق، وعنه أنس بن مالك، وجابر، وابن عباس، وابنه عبد الله رضي الله عنهم، وسعيد بن المسيب(٣).
- سعيد بن المسيِّب بن حَزْن القرشي المخزومي، سيد التابعين، روى عن أُبي بن كعب، وعمر بن الخطاب، وعائشة رضي الله عنهم، قال الذهبي: ثقة حجة. فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل(٤).

---

(١) «الموطأ» (ح١٠٩٧) رواية يحيى، (ح٣٠٦٦) رواية أبي مصعب، (ح٢١٦) رواية الحدثاني، ومعناه: النهي عن جعل أحدٍ من الأعاجم وارثاً بمجرد دعوى القرابة، وإقرار بعضهم لبعض= = فأما إذا عُرف ذلك وثبت بعدول مسلمين فذلك كالولادة في أرض الإسلام يتوارثون بذلك، قاله ابن القاسم عن مالك، وراجع «شرح الموطأ» للزرقاني (٣/ ١٨٢).

(٢) (ص٢٥٧).

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٥٧٥٢)، و«تهذيب الكمال» (٢١/ ٣١٦).

(٤) «تهذيب الكمال» (١١/ ٦٦)، و«الكاشف» (ت١٩٦٠).

- بكير بن عبد الله بن الأشج، تقدمت ترجمته.

وإسناده صحيح، لاتصاله، وثقة رجاله.

الحديث السابع

قال الإمام مالك: عن الثقة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العُرْبَان» (١).

تخريج الحديث:

رواه هشام بن عمار في «عوالي مالك» (٢)، قال: حدثنا مالك، قال: بلغني عن رجل، عن عمرو بن شعيب، وذكره.

وعنه ابن ماجه في «سننه»(٣)، ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك»(٤).

ورواه أبو داود في «سننه»(٥) قال: حدثنا عبد الله بن مَسلمة، قال: قرأتُ على مالك بن أنس أنه بلغه، عن عمرو بن شعيب، وذكره.

ورواه أحمد في «مسنده» (٦) قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، أخبرني مالك، أخبرني الثقة، عن عمرو بن شعيب، وذكره.

ورواه البيهقي في «سننه الكبير» (٧) من طريق: ابن وهب، أخبرني مالك بن أنس، قال:

(١) «الموطأ» (ح١٢٩٧) رواية يحيى، (ح٢٤٧٠) رواية أبي مصعب الزهري، (ح٢١٧) رواية الحدثاني.

(٢) (ح١٩).

(٣) (٢/ ٧٣٨)، كتاب التجارات، باب بيع العربان، (ح٢١٩٢).

(٤) (ح١٨٧).

(٥) (٤/ ٢٣٦)، كتاب البيوع، باب في العربان، (ح٣٤٩٦).

(٦) (١١/ ٣٣٢ ح٦٧٢٣).

(٧) (١١/ ٢٦٣، ٢٦٥)، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع العربان، (ح١٠٩٧٨، ١٠٩٨١).

مجلة كلية الدراسات الإسلامية

بلغني عن عمرو بن شعيب، وذكره.

ومن طريق: عاصم بن عبد العزيز، حدثنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُباب، عن عمرو بن شعيب، فذكره.

ورواه ابن ماجه في «سننه»[1]، من طريق: حَبيب بن أبي حَبيب، كاتب مالك بن أنس، قال: حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمرو بن شعيب، به.

ورواه أبو أحمد ابن عدي في «كامله»[2] من طريق: قتيبة، عن ابن لهيعة، عن عمرو ابن شعيب، به، قال: «ويقال: إن مالكًا سمع هذا الحديث من ابن لَهيعة، عن عمرو بن شعيب، ولم يسمه لضعفه، والحديث عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مشهور».

قال أبو أحمد الحاكم في «عوالي مالك»[3]: «رُوي هذا الحديث عن مالك بن أنس، حدثني عبد الله بن لَهيعة، عن عمرو بن شعيب، وبصحة ما ذكرته: أخبرني أبو جعفر محمد بن محمد البغدادي بسمرقند، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح السَّهمي بمصر، حدثنا المنتصر بن سلمة، حدثنا محمد بن معاوية النيسابوري، حدثنا مالك بن أنس، حدثني عبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان».

ورواه ابن عبد البر في «التمهيد»[4] من طريق: حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن مالك،

---

(١) (٢/ ٧٣٩)، كتاب التجارات، باب بيع العربان، (ح٢١٩٣)، ورواه البيهقي في «سننه الكبير» (ح١٠٩٧٩) من طريق حبيب، إلا إنه قال: «حَبيب بن أبي حَبيب، عن مالك، حدثني عبد الله ابن عامر»، ولا أظنه خطأ في المطبوعات، وإنما هو من عند البيهقي أو أحد من روى عنهم الإسناد، لأنه قال عقبه: «ويقال: لا، بل أخذه مالك عن ابن لهيعة» فدل هذا على أنه يرى أن مالك في رواية حبيب رواه عن عبد الله بن عامر.

(٢) (٥/ ٢٥٢).

(٣) (ح١٨٧).

(٤) (٢٤/ ١٧٧).

عن ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، وذكره، وقال: «هكذا قال: عن عبد الله بن وهب، عن مالك، عن عبد الله بن لهيعة، والمعروف فيه ابن وهب عن ابن لهيعة».

قلت: روى هـذا الحديث عن عمرو بن شعيب ثلاثـة أنفس: عبـد الله بن لهيعة، وعبد الله بن عامر الأسلمي، والحارث بن عبد الرحمن ابن أبي ذباب، ورواه أصحاب مالك بعضهم عنه بلاغًا، وبعضهم عنه عن الثقة، وجاءت رواية أبي أحمد الحاكم في «عوالي مالك» فصرَّحت بأنه عبد الله بن لهيعة.

وقال الحافظ ابن عبد البر: «تكلَّم الناس في الثقة عنده في هذا الموضع، وأشبه ما قيل فيه: أنه أخذه عن ابن لهيعة، أو عن ابن وهب عن ابن لهيعة، لأن ابن لهيعة سمعه عن عمرو بن شعيب، ورواه عنه، حدَّث به عن ابن لهيعة ابن وهب وغيره ... وما رواه عنه ابن المبارك وابن وهب فهو عند بعضهم صحيح»(١).

دراسة إسناد الحديث:

- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي، صحابي جليل، روى عن النبي ﷺ، وعن عمر بن الخطاب، وأبيه رضي الله عنهما، وعنه أنس بن مالك، وولده محمد، وحفيده شعيب، كان غزير العلم، مجتهدًا في العبادة (٢).
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، عن عبادة بن الصامت، وابن عباس، وابن عمر، وجده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم، وأبيه محمد، وعنه ثابت البناني، وعطاء الخراساني، وابناه: عمر بن شعيب، وعمرو بن شعيب، قال الذهبي وابن حجر: صدوق، وزاد ابن حجر: ثبت سماعه من جده (٣).

---

(١) «التمهيد» (٢٤/ ١٧٦).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٤٨٦٥)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٥٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٣٤)، و«الكاشف» (ت٢٢٩٤)، و«التقريب» (ت٢٨٠٦).

-عمرو بن شعيب القرشي، عن أبيه شعيب، وسعيد بن المسيب، ومجاهد بن جبر، وعنه بكير ابن الأشج، وحريز بن عثمان، وعبد الله بن لهيعة، قال يحيى القطان إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به، قال أحمد ابن حنبل: له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا، وقال إسحاق ابن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة، فهو كأيوب عن نافع، عن ابن عمر، وقال العجلي، والنسائي: ثقة، وقال الحافظ: صدوق [١].

-عبد الله بن لهيعة بن عقبة المصري، الفقيه، عن بكير ابن الأشج، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعمرو بن شعيب، وعنه سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، قال الحافظ: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه [٢].

وإسناده ضعيف لاختلاط ابن لهيعة، حيث صرحوا بقبول من روى عنه بعد الاختلاط وهم اثنا عشر رجلًا ذكرهم شيخنا العلامة الشيخ محمد عوامة في تعليقاته على «الكاشف» ولم يذكر فيهم مالكًا [٣].

الحديث الثامن

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بُسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خَولة بنت حكيم أن رسول الله ﷺ قال: «مَن نزل منزلًا فليقل: أعوذ بكلمات الله التَّاماتِ من شر ما خلق، فإنه لن يَضره شيء حتى يرتحل»[٤].

وفي رواية أبي مصعب الزهري: أنه بلغه عن يعقوب.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٤)، و«التقريب» (ت٥٠٥٠).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٨٧)، و«التقريب» (ت٣٥٦٣).

(٣) «الكاشف» (ت٢٩٣٤).

(٤) «الموطأ» (ح١٨٠٨) رواية يحيى، (ح١٩٩٨) رواية أبي مصعب، (ح٧٥٤) رواية الحدثاني.

تخريج الحديث:

رواه أحمد، والبخاري في «خلق أفعال العباد»، ومسلم، والترمذي، والنسائي، من طريق: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب، به(١).

قلت: لم أهتد فيه لشيء، ولعل الإمام مالك رواه عن الحارث.

تخريج الحديث:

- خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة السلمية؛ امرأة عثمان بن مظعون، صحابية جليلة، وتكنى أم شريك، وهي من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي، روت عن النبي ﷺ، روى عنها بسر بن سعيد، وسعد بن أبي وقاص(٢).
- سعد بن أبي وقاص مالك القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، روى عن النبي ﷺ، وخولة بنت حكيم، وعنه ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما، وبسر بن سعيد(٣).
- بسر بن سعيد تقدمت ترجمته.
- يعقوب بن عبد الله بن الأشج المدني، أخو بكير، روى عن بسر بن سعيد، وسعيد ابن المسيب، وذكوان السمان، وعنه الليث بن سعد، ومحمد بن إسحاق، قال ابن معين، والنسائي، والذهبي، وابن حجر: ثقة(٤).

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (ح٢٧١٢٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ح٤٥٥)، ومسلم في «صحيحه» (٨/ ٧٦)، كتاب الدعوات، (ح٢٧٠٨)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٣٧٣)، كتاب الدعوات، باب ما جاء ما يقول إذا نزل منزلًا، (ح٣٤٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٢/ ٣٠٣)، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا نزل منزلًا، (ح١٠٥٠٣).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت١١١١٩)، و«تهذيب الكمال» (٣٥/ ١٦٤).

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (ت٣٢٠٢)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٠٩).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٤١)، و«الكاشف» (ت٦٣٩٢)، و«التقريب» (ت٧٨٢١).

- لم أهتد لمن رواه عن يعقوب.

والحديث إسناده ضعيف لعدم معرفة الثقة الذي رواه عن يعقوب، لكنه يرتقي للحسن بالمتابعة المذكورة.

الحديث التاسع

قال الإمام مالك: أخبرني الثقة عندي، عن سالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار أنهما سُئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا: «لا حتى تغتسل»[1].

وفي رواية يحيى وأبي مصعب الزهري والقعنبي: أنه بلغه عن سالم.

تخريج الحديث:

رواه عبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه»[2] عن مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، أن سالم ابن عبد الله، وسليمان بن يسار سُئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا: «لا حتى تغتسل».

قلت: فظهر من رواية عبد الرزاق أن الثقة هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم.

دراسة الإسناد:

- سليمان بن يسار تقدمت ترجمته.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أحد الفقهاء السبعة، عن أبيه، وأبي هريرة، وعائشة رضي الله عنهم، وعنه حميد الطويل، ومحمد بن واسع، ونافع، وعبد الله بن أبي بكر

(١) «الموطأ» (ح١٢٧) رواية يحيى، (ح٧٤) رواية محمد، (ح١٦٢) رواية أبي مصعب الزهري، (ح٨٦) رواية القعنبي.

(٢) (ح١٢٨٥).

بن محمد بن عمرو بن حزم، قال الحافظ: كان ثبتًا عابدًا فاضلًا، يشبه أبيه في الهدي والسمت[1].

- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وعنه السفيانان، ومالك، قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر: ثقة، وزاد النسائي: ثبت[2].

إسناده صحيح، لاتصاله، وثقة رجاله.

الحديث العاشر

قال الإمام مالك: أخبرنا الثقة عندي، أن عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، سُئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى ولده، ثم هلك المكاتبُ وترك بنين، أيسعون في مكاتبةِ أبيهم أم هم عبيد؟ فقال: «بل يسعون في كتابة أبيهم، ولا يُوضع عنهم لموت أبيهم شيء»[3].

وفي رواية يحيى، وأبي مصعب الزهري، وسويد الحدثاني: أنه بلغه أن عروة.

تخريج الحديث:

رواه عبد الله بن وهب في «المدونة»[4]: عن ابن لهيعة، عن بُكير ابن الأشج أنه سمع سليمان بن يسار يقول: إذا كاتب الرجل عبده على نفسه وبنيه، فمات وعليه كتابة فإن أنس منهم رشدًا دفع إلى بنيه ماله واستسعوا فيما بقي، وإن لم يؤنس منهم رشدًا لم يدفع إليهم مال أبيهم.

وعن مَخرمة بن بكير، عن أبيه، قال: سمعت عروة بن الزبير واستفتي في مكاتب توفي

(١) «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٤٥)، و«التقريب» (ت٢١٧٦).

(٢) «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٤٩)، و«التقريب» (ت٣٢٣٩).

(٣) «الموطأ» (ح١٤٩٧) رواية يحيى، (ح٨٥٩) رواية محمد، (ح٢٨٣٥) رواية أبي مصعب، (ح٤٤٣) رواية الحدثاني.

(٤) (٧/ ١٤٣).

وعليه فضل من كتابته وترك بنين له، أيأخذون مال أبيهم إن شاءوا ويُتمُّون كتابته ويكونون على نجومه؟ قال: نعم، إن اشتغلوا بذلك فإن لهم ذلك إن شاءوا.

وقال ذلك سليمان بن يسار: إذا كانوا أناسا صالحين دفع إليهم، وإن كانوا أناس سوء لم يدفع إليهم.

قلت: لم أهتد له، ولعل الإمام مالك رواه عن ابن لهيعة، عن سليمان، وعن مخرمة، عن أبيه، عن عروة.

دراسة الإسناد:

- سليمان بن يسار تقدمت ترجمته.
- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، الأسدي، عن أبيه، وجابر، وأخيه عبد الله رضي الله عنهم، وعنه ابنه هشام، وابن شهاب الزهري، وبكير ابن الأشج، قال العجلي: ثقة، وكان رجلًا صالحًا لم يدخل في شيء من الفتن، قال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور(١).

إسناده ضعيف لأني لم أقف على الثقة الذي روى عنه الإمام مالك على هذا الحديث.

الحديث الحادي عشر

قال الإمام مالك: عن الثقة عنده: أن الناس كانوا يدخلون حُجَر أزواج النبي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ يُصَلّون فيها يوم الجمعة. قال: وكان المسجد يضيق على أهله وحُجر أزواج النبي ﷺ ليست من المسجد ولكن أبوابها شارعةٌ في المسجد.

قال: ومن كان صلى في شيء من المسجد وفي رحابه التي تليه فإن ذلك يجزئ عنه، ولم يزل ذلك من أمر الناس لم يعبه أحدٌ من أهل الفقه(٢).

(١) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١١)، و«التقريب» (ت٤٥٦١).

(٢) «الموطأ» (ح٤٥٨) رواية أبي مصعب، (ح١٤٣) رواية الحدثاني.

تخريج الحديث:

رواه البيهقي في «سننه الكبير»[1] من طريق: بحر بن نصر قال: قُرئ على ابن وهب: حَدَّثك مالك بن أنس قال: حدثني غير واحد ممن أثق به. ومن طريق: ابن بُكير، حدثنا مالك، عن الثقة عنده، وذكره.

قلت: لم أقف على أحدٍ هنا، لكن رواية البيهقي و«المدونة» تفيدان أنهما أكثر من راوٍ، والله أعلم.

إسناده ضعيف لأني لم أقف على الثقة الذي روى عنه الإمام مالك على هذا الحديث.

الحديث الثاني عشر

قال الإمام مالك: عن غير واحد ممن يثق به: أن سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق، وحُمِلا إلى المدينة ودُفنا بها[2].

وفي رواية أبي مصعب والحدثاني: «حدثنا مالك: أنه سمع غير واحد يقول».

تخريج الحديث:

رواه عبد الله بن وهب في «جامعه»[3] قال: حدثني ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بُكير بن عبد الله، أو يعقوب ابن الأشج: «أن سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، لزما بيوتهما بالعقيق، فلم يكونا يأتيان المدينة لجمعة ولا لغيرها حتى ماتا».

قلت: لم أهتد لمعرفة المقصود هنا، ولعله عبد الله بن لهيعة.

فإسناده ضعيف لأني لم أقف على الثقات الذين روى عنهم الإمام مالك على هذا الحديث.

---

(١) (٦/ ٥٤)، كتاب الصلاة، باب المأموم يصلي خارج المسجد بصلاة الإمام في المسجد وليس بينهما حائل، (ح٥٣١٦)، وانظر «المدونة الكبرى» (١/ ١٥٢).

(٢) «الموطأ» (ح٥٥٢) رواية يحيى، (ح٩٧٧) رواية أبي مصعب، (ح٤٠١) رواية الحدثاني.

(٣) (ح٣٨٩).

الحديث الثالث عشر

قال الإمام مالك: أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: «إن رسول الله ﷺ أُرِيَ أعمارَ الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تَقَاصَر أعمارَ أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر، خير من ألف شهر»(١).

تخريج الحديث:

قال الحافظ ابن عبد البر: «لا أعلم هذا الحديث يروى مسندًا من وجه من الوجوه، ولا أعرفه في غير «الموطأ» مرسلًا ولا مسندًا، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولكنها رغائب وفضائل وليست أحكامًا ولا بنى عليها في كتابه ولا في «موطئه» حكما»(٢).

وقد وصله الحافظ أبو عمرو بن الصلاح فقال: «وأما حديث ليلة القدر، فقد أنبأني به الشيخ أبو المظفر عبد الرحيم ابن الحافظ أبي سعد عبد الكريم السمعاني، وغيره، عن أبي الفتح نصر الله بن محمد المطيع الأصولي الفقيه.

وحُدِّثت به، عمن سمعه منه، عنه، قال: أخبرنا الإمام أبو الفتح نصر الله بن إبراهيم المقدسي، قال: أخبرنا أبو القاسم يوسف بن عبد الله الزَّنْجَاني، قال: حدثنا أبو منصور محمد بن أحمد بن القاسم الأصبهاني، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الله الهمداني، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن علي بن خالد الرَّقِّي، قال: حدثنا أبو بكر محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو نصر الفتح بن أيوب البصري، قال: حدثنا سهل بن سعيد، قال: حدثنا السكن بن أبان، عن جُوبير بن سعيد، عن الضحاك بن مُزاحم، عن ابن عباس، قال: «فَكَّرَ رسول الله ﷺ في محاسن أعمال الأمم السابقة مع طول أعمارهم، فقال: «ما عسى أن تكون محاسن أعمال أمتي في

---

(١) «الموطأ» (ح٧٠٧) رواية يحيى، (ح٨٨٩) رواية أبي مصعب، (ح٤٥٢) رواية الحدثاني، (ح٥٦٠) رواية القعنبي.

(٢) «التمهيد» (٢٤/ ٣٧٣).

قصر أعمارهم؟» فإذا هو بجبريل عليه السلام، فقال: السلام عليك يا أحمد، الله عز وجل يقرئك السلام، ويقول: اقرأ، قال: «وما أقرأ؟» فقال: «اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر * وما أدراك ما ليلة القدر * ليلة القدر خير من ألف شهر﴾[1]، قال: يا محمد، يتقبل من الرجل من أمتك في ليلة القدر مثل ما كان يتقبل من الرجل من الأمم السالفة في ألف شهر، يا محمد، مع قصر أعمارهم محاسن أعمالهم أفضل من أعمال الأمم السالفة، مع طول أعمارهم».

هذا غريب المتن جدًا، وضعيف الإسناد جدًا.

وقد روى أبو عبد الله ابن منده الحافظ في كتابه، عن أبيه: حديث مالك رضي الله عنه، حديث «الموطأ» بلفظه بإسناده، عن محمد بن المبارك الصوري، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، وليس بمحفوظ، ولم يذكره الصوري محمد بن المبارك في كتابه الذي جمع فيه مسند حديثه عن مالك»[2].

***

(١) سورة القدر، الآيات (١، ٢، ٣).

(٢) «وصل البلاغات الأربعة في الموطأ» (ص٢٠٣) ضمن «خمس رسائل في علوم الحديث».

الخاتمة

ظهر من خلال هذا البحث عدد من النتائج:

(١) مكانة الإمام مالك ومكانة مؤلفه «الموطأ».

(٢) عدد الأحاديث التي قال فيها الإمام مالك: حدثني الثقة في «الموطأ» ثلاثة عشر حديثًا، منها ستة مرفوعة، وأربعة موقوفة، وثلاثة مقطوعة.

(٣) عبَّر الإمام مالك في أحد عشر حديث منها بقوله: «حدثني الثقة»، وفي اثنين بقوله: «عن من يثق به».

(٤) تكلَّم الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» عن خمسة أحاديث فقط منها.

(٥) المطبوع من روايات «الموطأ» الكثيرة ستة روايات فقط.

(٦) الأصح أن التعديل على الإبهام لا يكفي في توثيق الرواة.

(٧) الرواة الذين وصفهم الإمام مالك بالثقة في حديثه هم:

- ✓ الثقة في حديث ميمونة رضي الله عنها: هو عبد الله بن لَهِيعة.
- ✓ الثقة في حديث أبي قتادة رضي الله عنه: هو مَخْرَمة بن بكير.
- ✓ الثقة في حديث أبي موسى رضي الله عنه: هو مخرمة بن بكير.
- ✓ الثقة في حديث سليمان وبسر: هو بكير بن عبد الله بن الأشج.
- ✓ الثقة في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: هو نافع مولاه.
- ✓ الثقة في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: هو بكير بن عبد الله الأشج.
- ✓ الثقة في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: هو عبد الله بن لهيعة.
- ✓ الثقة في حديث خولة رضي الله عنها: لم أهتد له، ولعله الحارث بن يعقوب.
- ✓ الثقة في حديث سالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

- ✓ الثقة عن عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار: لم أهتد له، ولعله ابن لهيعة.
- ✓ الثقة: أن الناس كانوا يدخلون حجرات أزواج النبي ﷺ ...: لم أعرفه.
- ✓ من يثق به: أن سعد وسعيد رضي الله عنهما توفيا بالعقيق: قلت: لم أهتد لمعرفة المقصود هنا، ولعله عبد الله بن لهيعة.
- ✓ من يثق به: أن رسول الله ﷺ أري أعمار ...: لم أعرفه.

(٨) من عرفته ممن قال عنه الإمام مالك: «حدثني الثقة»: بكير بن عبد الله بن الأشج، ونافع، عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وهم ثقات باتفاق، ومَخْرَمة بن بكير، وهو صدوق، وعبد الله بن لهيعة، وهو صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، ولم يثبت لدي أن مالكًا روى عنه قبل اختلاطه .

أما التوصيات فقد بقيت الأحاديث التي قال فيها الإمام الشافعي في «مسنده»: «حدثني الثقة» أو «حدثني من لا أتهم» تحتاج إلى جمع ودراسة.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، ومنه أستمد العون والتوفيق.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

***

فهرس المراجع والمصادر

(١) آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق عادل عبد الموجود وعلى معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ.

(٣) الأم، للشافعي، تحقيق رفعت فوزي، طبعة دار الوفاء، الأولى، ٢٠٠١م.

(٤) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تحقيق حسين أحمد الباكري، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار المنهاج، جدة، الأولى، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

(٧) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى، ١٩٩٦م.

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، سوريا، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٩) التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ، لابن عبد البر، تحقيق فيصل العلي، والطاهر الأزهر، طبعة الوعي الإسلامي، الكويت، الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(١٠) تلخيص المتشابه في الرسم، للخطيب البغدادي، تحقيق سُكينة الشهابي، طبعة طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الأولى، ١٩٨٥م.

(١١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، طبعة وزارة عموم الأوقاف

والشؤون الإسلامية، المغرب، سنة ١٣٨٧هـ.

(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق بشار عواد، طبعة مؤسس الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

(١٣) الجامع في الحديث، لأبي محمد عبد الله بن وهب، تحقيق مصطفى حسن أبو الخير، طبعة دار ابن الجوزي، الرياض، الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

(١٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

(١٥) خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للبخاري، تحقيق فهد ابن سليمان الفهيد، طبعة دار أطلس الخضراء، الأولى، ٢٠٠٥م.

(١٦) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، طبعة دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(١٧) سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

(١٨) سنن الإمام أبي داود، تحقيق محمد عوامة، طبعة دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثالثة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

(١٩) سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب، تونس، ١٩٩٨م.

(٢٠) السنن الكبرى، للنسائي، طبعة دار التأصيل، الأولى، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

(٢١) السنن الكبير، للبيهقي، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، ومركز هجر، طبعة هجر، الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

(٢٢) سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر، طبعة مكتبة المعارف، الرياض، الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة

الرسالة، بيروت، الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٢٤) شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢٥) شرح موطأ الإمام مالك، للزرقاني محمد بن عبد الباقي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، طبعة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٦) صحيح البخاري، تحقيق زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة، بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢٧) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢٨) طبقات الحفاظ، للسيوطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢٩) العلل الكبير، للترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، طبعة عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٣٠) عوالي مالك، رواية أبي أحمد الحاكم، تحقيق محمد الحاج الناصر، طبعة دار الغرب الإسلامي، تونس، الثانية، ١٩٩٨م.

(٣١) عوالي مالك، رواية هشام بن عمار، تحقيق محمد الحاج الناصر، طبعة دار الغرب الإسلامي، تونس، الثانية، ١٩٩٨م.

(٣٢) غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، لابن المظفر البغدادي، تحقيق رضا خالد، طبعة دار السلف، الرياض، الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٣٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد فهيد، طبعة مكتبة دار المنهاج، الرياض، الثانية، ١٤٣٢هـ.

(٣٤) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، طبعة مطبعة السعادة، الأولى، ١٣٢٤هـ.

(٣٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوامة، وأحمد

محمد نمر الخطيب، طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢م.

(٣٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد ابن عدي، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٣٧) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، صححها سعيد حماد الفيومي، طبعة مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ.

(٣٨) المسالِك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر بن العربي، تحقيق محمد بن الحسين السُّليماني، وعائشة بنت الحسين السُّليماني، طبعة دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

(٣٩) المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، للحافظ أبي حاتم بن حبان، تحقيق محمد علي سونمر، وخالص آي دمير، طبعة دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

(٤٠) المسند الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني، طبعة الجامعة الإسلامية، الأولى، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

(٤١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

(٤٢) مسند الموطأ، للجوهري، تحقيق لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بُو سريح، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٩٩٧م.

(٤٣) المصنف، للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المجلس العلمي، جوهانسبرغ، الأولى، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

(٤٤) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، طبعة دار العاصمة،

الرياض، الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٤٥) معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ودار قتيبة، دمشق، الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

(٤٦) المعرفة والتاريخ، للفسوي يعقوب بن سفيان، تحقيق أكرم ضياء العمري، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٤٧) مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر، سورية، السابعة عشرة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٤٨) مناقب الشافعي، للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة مكتبة دار التراث، القاهرة، الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

(٤٩) المهروانيات، لأبي القاسم المهرواني، تخريج الخطيب البغدادي، تحقيق سعود الجربوعي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

(٥٠) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السامرائي، طبعة مكتبة الرشد، الرياض، الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(٥١) الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق عبد الرازق مهدي، طبعة دار نور الصباح، دمشق، الأولى، ٢٠١٤م.

(٥٢) ورواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد معروف، ومحمود خليل، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ.

(٥٣) ورواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

(٥٤) ورواية القعنبي، تحقيق عبد المجيد تركي، طبعة دار الغرب الإسلامي، الأولى.

(٥٥) ورواية عبد الرحمن بن القاسم، تحقيق السيد محمد بن علوي المالكي، طبعة المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٥٦) ورواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق عبد المجيد تركي، طبعة دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، ١٩٩٤م.

(٥٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، طبعة مطبعة الصباح، دمشق، الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٥٨) النكت على ابن الصلاح، للزركشي، تحقيق زين العابدين بلافريج، طبعة أضواء السلف، الرياض، الأولى، ١٤٢٩هـ.

(٥٩) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، طبعة المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(٦٠) وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، لابن الصلاح، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.